هـذه هـي الـديمـقـراطـيـة... أيـضـاً

ليست الديمقراطية مجرد انتخابات.
لكن الانتخابات في الديمقراطية هي الممارسة التي تجسّد المبدأ الأساس: ممارسة الشعب حقه في اختيار حكامه ومحاسبتهم وتغييرهم. يأتي بعد ذلك الباقي والمكمّل: المساواة السياسية والقانونية بين أفراد الشعب، الحريات والحقوق الأساسية المضمونة في القانون والمؤسسات، فصل السلطات، انبثاق السلطة التنفيذية عن السلطة التشريعية، تداول السلطة بين حكم ومعارضة، الخ.

فوّاز طرابلسي

لم تحقق الثورات العربية قسما كبيرا من هذه الأهداف ولا أنشأت ما تحتاج إليه من المؤسسات بعد، مع أنها تقف أمام تحدياتها في مراحل انتقالية تأسيسية، لا يفترض بها أن تتجاوز العام أو العامين، تجري خلالها صياغة الدساتير وتشريع الأنظمة الانتخابية الأساسية وإنشاء المؤسسات المواكبة.

لكن ما حققته الثورات العربية أنها فرضت المبدأ الانتخابي. مصر مثالا.

من أطرف تعريفات الديمقراطية أنها تقوم على مبدأ «حق الأكثرية في الخطأ». لنقل ببساطة: خير أن تخطئ الأكثرية وان تكون لها آليات ومؤسسات ومهل دستورية لتصحيح أخطائها، من عصمة الفرد الحاكم إلى الأبد، أم السلالة، جمهورية أو ملكية، أو عصمة العقيدة، دينية أكانت أم مدنية.

فكيف نسائل أو نحاسب أو نعاقب أو نغيّر هؤلاء المعصومين؟ ان مشاهد وأحداثاً وتطورات، ودماء ودماراً ومجازر، العام والنصف المنصرم هي الجواب.

ما أكثر مثالب الديمقراطية ونظامها الانتخابي.

ولكن لنقس الخطوات التي تخطوها الديمقراطية الوليدة في مصر، فنقارن بين الانتخابات الرئاسية المصرية (أو النيابية من قبلها) والانتخابات النيابية السورية.

من سمع أو قرأ أو شاهد تحليلا لنتائج الانتخابات النيابية السورية؟ نعرف أن نسبة من صوتوا في تلك الانتخابات، هي النسبة ذاتها التي صوتت في الانتخابات الرئاسية بمصر. ليس المهم أن خصوم النظام لم يكترثوا بالانتخابات النيابية. الأهم أن أنصاره أهملوها هم أيضا، مع أنها تتويج المشروع الإصلاحي الشامل للنظام.

الفارق بين المعركتين الانتخابيتين كامن تحديدا في عنصر المفاجأة. المفاجأة في الانتخابات النيابية السورية هو فوز حزب البعث وحلفائه. والحقيقة ان المفاجأة لم تكن مفاجأة كاملة لأن وسيلة إعلامية لبنانية فوّتت علينا فرحة المفاجأة عندما سرّبت خبرا يقول إن حزب البعث وحلفاءه سوف يفوزون بالانتخابات!

حصلت تجاوزات عدة خلال الرئاسية المصرية استدعت عددا كبيرا من الطعون. ردّت الهيئات المختصة معظم تلك الطعون. أما تكريس النتائج النهائية للدورة الأولى فينتظر قرار المحكمة الدستورية حول العزل السياسي المتوقع في حزيران. ولا يمكن استبعاد التجاوزات الناجمة عن الضغوط السلطوية والأمنية والعسكرية ولا عن دور المال وهو الخطر الرئيسي على العملية الانتخابية وعلى الديمقراطية عموما. في المقابل، هل حصلت تجاوزات في الانتخابات السورية؟ لسنا ندري. كل ما سمعنا وقرأنا أن زعيم حزب مرخص حديثا عقد مؤتمرا صحفيا انتقد فيه التجاوزات في العملية الانتخابية، والدليل، على ما يبدو، هو قلة عدد المقاعد التي حازتها لائحته. وهل لجأ زعيم اللائحة المذكور أصلا إلى أية مرجعية للطعن في الانتخابات؟ وما هي؟.

الديمقراطية ليست انتخابات فقط

المفاجأة في الانتخابات الرئاسية المصرية ... مفاجآت.

المفاجأة الأولى هي أن التوقعات رجّحت أن تكون المبارزة بين عمرو موسى وعبد المنعم أبو الفتوح، فإذا ترتيب هذين أتى في المرتبتين الرابعة والخامسة. ويجب القول إن في الأمر أكثر من مجرّد ضعف في استطلاعات الرأي العام.

المفاجأة الثانية هي في حجم الأصوات التي نالها المرشح أحمد شفيق، آخر رئيس وزراء حسني مبارك، الذي ارتكبت في عهد حكومته معظم أعمال الاعتقال والقتل ضد المتظاهرين السلميين. والأهم أن شفيق، كما تبيّن أخيرا، كان مرشح الجيش لرئاسة الجمهورية في وجه محاولة حسني مبارك فرض توريث ابنه جمال. تكثر الاجتهادات في تفسير هذه المفاجأة. يمكن أن نستبقي منها اجتهادين، الأول أن حزب الدولة – وليس فقط «الفلول» طالما أن الرجل يجمع بين العسكر وبقايا النظام القديم – لا يزال حزبا قويا في مصر، يبدأ من شبكات العمدة في القرى ويمرّ عبر البرجوازية المتحكمة بالاقتصاد ويتغذى من النفوذ الذي يمارسه الملايين من أفراد البيروقراطية الإدارية وأجهزة الأمن والقوات المسلحة. والتفسير الثاني هو أن خواف الأمن والاستقرار، لعب إلى حد كبير لصالح شفيق. وهو خواف يحرّك قطاعات واسعة من الطبقات الوسطى والوسطى الدنيا، مثلما يحرّك قطاعات من الرأي العام تؤثر اللجوء إلى الدولة والحكم القوي خشية من حكم التحالف الإسلامي.

المفاجأة الثالثة هي تقلّص نسبة أصوات الإخوان المسلمين إلى النصف قياساً لنسبة أصواتهم في الانتخابات النيابية. مهما حاول قادة حزب الحرية والعدالة التقليل من أهمية هذا الانخفاض فهو يدلّ على الفارق الكبير بين الانتخابات النيابية (حيث تغلب الاعتبارات المحلية) وبين الانتخابات الرئاسية، حيث تغلب الخيارات السياسية والوطنية العامة. والانخفاض، من جهة ثانية، مؤشر، قد يكون مؤقتا أو لا يكون، على نفور جمهور لا يستهان به من أداء حزب الحرية والعدالة ذي الأكثرية البرلمانية. ومن ابرز عوامل هذا النفور الشعور بأن حزب الحرية والعدالة يحوّل التفويض الانتخابي المعطى له لقيادة المرحلة الانتقالية إلى إجازة للاستئثار بالسلطة.

المفاجأة الرابعة، ولعلها الأهم، هي نيل قوى الثورة كثيراً من الأصوات إذا ما احتسبنا الأصوات التي نالها المرشّح الناصري حمدين الصباحي، معطوفة على أصوات عبد المنعم أبو الفتوح. كشفت الأصوات التي نالها حمدين الصباحي وجود تيار ناصري جوفي، ظهر بزخم إلى العلن، ما أن رفع غطاء القمع عنه، وأضيفت له أصوات جمهور واسع أراد من التصويت للمرشح الناصري تسجيل تصويت سياسي ايجابي ضد الإسلاميين والفلول في آن معا. والملفت أيضا في أداء حمدين صباحي تفوقه من حيث عدد الأصوات على منافسيه في المدن الرئيسية وخصوصاً القاهرة والإسكندرية والسويس. وهذه ظاهرة اجتماعية-سياسية تؤكد الخزان المديني لقوى الثورة، وهي بذلك عنصر قوتها وضعفها، في آن معا.

ليس في نية هذه السطور التكهن عن نتائج المبارزة بين شفيق ومرسي في الدورة الثانية، خصوصا أننا سمعنا للتو الإعلان الرسمي على نتائج الدورة الأولى.

كل الخيارات مفتوحة. سوف يتنافس مرشحا الدورة الثانية على السعي لاكتساب أصوات قوى الثورة بمختلف الوسائل. وسوف يضطرب دون شك المقياس لدى تلك القوى في الاختيار بين السيئ والأسوأ، على افتراض أن التمييز بين سيئ وأسوأ ممكن في هذه الحالة. هنا تقع نظرية التوازن بين سلطة تشريعية بيد التحالف الإسلامي وبين سلطة تنفيذية بيد العسكر التي يجري الترويج لها بالإشارة إلى النظام السياسي الأميركي. تنطوي الصيغة على مقدار كبير من السذاجة لأن البرلمان المصري ضعيف إلى حد بعيد قياسا إلى وزن الجهاز السلطوي برمّته. ولا يجوز استبعاد محاولات الطرفين لاستيعاب قوى الثورة عن طريق صيغة نائبين لرئيس الجمهورية وهو أسوأ مطبّ يمكن أن تقع فيه تلك القوى.

منذ سقوط حسني مبارك والواضح أن مصر الثورة تعيش منافسة حادة بين شرعيات ثلاث: شرعية الوضع القائم، شرعية الحركات الإسلامية وقد تكرّست بالفوز الانتخابي، والشرعية الثورية. المعركة مستمرة بين القوى الثلاث. لكن الجديد أن قوى الثورة لم تعد مضطرة لأن تحصر نفسها بالضغط في الشارع والميدان. لقد أحصت قواها ولعلها فوجئت قبل غيرها بمدى تلك القوة. فبات في استطاعتها، بل واجبها، التدخل المباشر لتعديل توازن القوى السياسي لصالحها. لصالح الثورة، أي التعديل الجذري للنظام المصري.

إن العودة إلى الميادين لا بد منها. لا يتحقق شيء دون الضغط الشعبي القاعدي. ولكن المؤكد أن ما يوازيه أهمية الآن هو تجميع عناصر هذه القوة الثالثة التي أكدت الانتخابات الرئاسية ضخامة حجمها في كتلة متآلفة.

لا دروس تعطى هنا. أكدت الانتخابات مرة ثانية أن مصدر قوة حزب الحرية والعدالة انه... حزب. ولا يفلّ الأحزاب إلا الأحزاب.

الديمقراطية الجديدة ومستقبل العراق

أوس عزالدين المانع

عانت أغلب شرائح المجتمع العراقي وطيلة عقود طويلة من ممارسات سياسية صارمة دفعت بها من خلال منهج مدروس إلى اللجوء إلى ما يمكن أن نطلق عليه بـ((دوائر الهوامش)) .

وبمعنى آخر، إن سياسة جعل مقدرات الدولة تحت إمرة جماعة سياسية أو اجتماعية أو دينية ما ، سيتجه حتما بالجماعات الأكثر تضررا من هذه السياسة اللاإنسانية إلى البحث عن طرق من شأنها التعويض عما لحق بها من خسارات مادية أو معنوية ، سواء كانت تلك الخسارات على شكل كبت ديني أو حرمان من المشاركة السياسية والوجاهة الاجتماعية ، فإن المتضررين من هؤلاء وأولئك سيلجأون طبعا إلى الانضواء تحت أطر تنظيمية بعينها مثل المافيا الاقتصادية أو الحزب المعارض أو اللافتات الدينية أو المذهبية وغيرها.

وهكذا ، فقد شهدت الساحة الاجتماعية تحديات كبيرة وكثيرة ، وتعرضت الصورة العامة لوجه المجتمع العراقي إلى انكسارات حادة لاتزال تفعل فعلها التخريبي في تشويه منظر التعدد الديني والعرقي والذي كان مؤملا خصبا في رفد حضارة هذا البلد العريق .

أما بعد تغيير النظام السياسي الحاكم وابتداء من ٢٠٠٣/٩/٤ فقد اختلفت الصورة السياسية العامة ظاهريا إلى حد بعيد ، إلا إن ثمة شيئا مهما في باطن الأحداث لم يزل واضحا وإن اتخذ مسارا للحركة يختلف عما كان عليه سابقا ، وبمعنى أكثر وضوحا ، فإن القاسم المشترك الذي يمكن رصده واقعيا بين النظام الدكتاتوري السابق والنظام الديمقراطي التوافقي الحالي يتجسد في تشبث ساسة العهد الجديد بسياسات إحلال مبدأ الهويات الفرعية محل الهوية الرئيسية الأم ، والعمل على ترسيخ مفاهيم تلك السياسات قولا وفعلا ، وانسياقا مع خط الدولة العام الذي سار باتجاه التوفيق فيما بين ما سمي بالمكونات الاجتماعية تحت أسلوب انتهاج ديمقراطية توافقية ليس لها من مفهوم التراضي والوفاق إلا الشكل الظاهري فحسب ، إذ إن غاية إرضاء جميع الفرقاء لاتتوفر على نحو تام أو شبه تام مهما رضخ البعض منهم إلى منطق التنازلات ، وخاصة إذا ما توفرت لأولئك المختلفين فرص سياسية تحسن فن الابتزاز بمطالب تراها هي مشروعة ويراها البعض الآخر إنها ليست كذلك .

وليس للمواطن إلا أن يصل إلى المزيد من الحقائق والتي تدعم فرضية تبني ذلك النوع من الديمقراطية والقائمة على أساس إرضاء جميع الخصوم مهما كان متفائلا بمستقبل الأيام ، وتجاهل الخوض في ملفات قضايا المحاصصة والتي باتت تخلق لها المصاديق في الواقع العراقي الحالي ، كما هو الحال مع آخر الأخبار السياسية ، والتي ما برحت تطلعنا بمستجدات موضوع الأقليات العراقية كالشبك والأيزيديين وربما غيرهم عما قريب .

وأخيرا نستطيع أن نخلص من كل ما تقدم ذكره ، إلى إن الديمقراطية التوافقية وبالمعنى العملي المتداول في الساحة السياسية العراقية ، ومنذ أكثر من ثمانية أعوام تنطوي على مغالطة واضحة تحيل المشروع الديمقراطي ، والذي يعني من جملة مايعني ، حكم الشعب نفسه بنفسه إلى شيء أقرب إلى أحكام الصلح السائدة في بعض الأعراف العشائرية.

ثـقـافـة تـلـقّـي الخـطـاب الـسـيـاسـي

علي لفتة سعيد

لا أفهم كيف أفهم الخطابات السياسية التي نسمعها ونتلقاها من أفواه السياسيين العراقيين الذي جاءوا بعد سقوط السياسي الأوحد والقائد الضرورة الذي كان يلقي خطبا تنفع لشعب متنعم وليس لشعب صابر على مضض لما يراه من حروب . لا أفهم حتى اللحظة ما هو ثمن فرحتنا بسقوط النظام السابق على حلم وخيال أن نعيش في مرحلة جديدة يقودنا فيها رجال صدقوا ما عاهدوا فيه المعارضة بعد الله من أنهم سيبنون البلد ولن يفعلوا ما فعله سلفهم صدام حسين .

كلما اختلف السياسيون .. مات عراقيون

بودي لو يشرح لي السياسيون الآن ثقافة التلقي لأنه قد يكون العيب فينا إننا لم نتحد على قناعة واحدة من أنهم على صح والشعب على خطأ.

لم أفهم حتى الآن كيف يتحدث السياسيون لدينا ليقنعوا الشعب أنهم على صواب وهم يدركون ،وأحلف برأس الشعب الدائخ والمسطور أنهم يعلمون أن الشعب يدرك أنهم ليسوا على صواب.

لست هنا مدافعا عن الحكومة ولا معارضا لها ولا مؤيدا للتهم المنسوبة لهذا السياسي أو ذاك ولكني هنا أتحدث عن الخطابات التي نسمعها كل يوم من أفواه المصرحين إن كانوا سياسيين أو غيرهم بل الأدهى من ذلك دخول شيوخ العشائر على الخط الذهبي للتصريحات التي لا تنفك أن تناغم الطائفة من جهة وتناغم الكراهية تجاه الآخر من جهة لتصور لمن معهم إن كل شيء ضدهم وان الآخرين لا همّ لهم سوى إسقاطهم.

لا افهم كيف يدافع السياسيون والآخرون عن متهم ويقولون إن التهم سياسية قبل أن يرتد لهم طرف التحقيقات وهم الذين يشمرون عن سواعدهم قبل فترة مطالبين بإعلان نتائج التحقيقات على الملأ وان اللجان المكلفة بالتحقيقات لم تعلن النتائج وهذا يعني إن هذه اللجان كاذبة.. واليوم حين كانت النار بين أيديهم يؤكدون بطلان إظهار النتائج على الملأ .

هذا فعل سياسي لا ضرار فيه ولكن المشكلة أن النتائج ثمنها الدم العراقي.. حتى بت أتساءل هل حقا رخص الدم العراقي..حتى أني أتساءل أيضا إذا ما كان كلام السياسيين صحيحا فأي واقع سياسي نعيشه وماذا سيكون الحال لو قدم احدهم شكوى ضدي فكيف سيكون حالي وكيف اضمن نزاهة القضاء إذا كان مسؤول رفيع يشكو همه منه.

لا افهم السياسة وهناك من يدافع عن التهم من إنها تهم ضدهم ويطالبون بتسوية سياسية على حساب الدم العراقي ولا افهم الحكومة وكادرها كيف يتصرفون وهم يرون أن الجميع يقول أن عليكم أن تغيروا نمط التصرفات وهم يقولون من خلال الكادر إن العمل السياسي لا يجب أن يختلف عن الدستور فيما تكون الصفقات خارجة عن الدستور..لم افهم بعد لغة الخطابات السياسية ولم افهم كيف افرق بين السياسة والمجتمع بعد أن صار البعض يرتضي أن تكون الطائفية عنوانا لكل حركة ولكل دفاع يريدونه حتى بات الدفاع عن النفس يستغل على انه دفاع عن الطائفة أو أن الاتهام هو اتهام وهم بذلك يريدون أن يؤلبوا ضمير الشارع ضد الجزء .

ربما يريدون لنا أن نعقد مقارنة بين زمنين فأيهما أمرّ من الآخر لأن لا حلاوة في الزمنين.